

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والثمانين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد فيغر سترومن (النرويج)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٨٩ لمؤتمر نزع السلاح.

لقد علمنا بحزن بالغ نبأ وفاة السيدة إيني سيكارواتي وييسونو، زوجة السفير وييسونو، الممثل الدائم لإندونيسيا. لهذا أود بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح أن أقدم أخلص التعازي إلى السفير وييسونو وأسرته.

وبخصوص عملنا اليوم في مجال نزع السلاح، فلدي على قائمة متحدثين ١٩ وفداً، وبدون مزيدٍ من الانتظار، سأعطي الكلمة إلى المتحدث الأولى على قائمتي، ممثلة وفد جنوب أفريقيا، السفيرة متشالي.

السيدة متشالي (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): في إطار عملية الانتقال إلى الديمقراطية، قررت جنوب أفريقيا بملء إرادتها أن تفكك ترسانة أسلحتها النووية التي كانت قد أنشأها إبان حقبة الفصل العنصري بأمل أن يصبح ذلك مثلاً يحتذى به. بيد أن جنوب أفريقيا لا تزال تشعر بقلق عميق، كبالدان أخرى كثيرة، إزاء استمرار الاحتفاظ بالأسلحة النووية والتمسك بمذهب الأمن التي قد تقضي باستخدام الأسلحة النووية.

وإزاء هذه الحقيقة وانعدام التقدم المحرّز بشكل عام بشأن الضمانات السلبية، لا تزال جنوب أفريقيا تعتقد أن من حق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الحصول على ضمانات أمنٍ ملزمة قانوناً على الصعيد الدولي في إطار معاهدة عدم الانتشار. وفي رأينا أن التفاوض بشأن هذه الضمانات في إطار معاهدة عدم الانتشار - لا في إطار أي محفلٍ آخر - سيحقق فائدة كبيرة للأطراف في هذه المعاهدة ويمكن أن يكون بمثابة حافزٍ للأطراف التي لا تزال خارج هذه المعاهدة. وفي اعتقادنا أن من حق الدول التي رفضت خيار الأسلحة النووية الحصول على ضمانات الأمن، لا تلك التي لا تزال تؤثر الاحتفاظ بجميع الخيارات.

وبما أن معاهدة عدم الانتشار هي الاتفاق الأساس لمنع انتشار الأسلحة النووية الذي بموجبه تنازلت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية عن خيار الأسلحة النووية، فيترتب على ذلك منطقياً ضرورة منحها ضمانات بموجب أحكام المعاهدة. ولذلك، تعتقد جنوب أفريقيا أنه ينبغي التفاوض بشأن ضمانات الأمن الملزمة قانوناً تحت مظلة معاهدة عدم الانتشار وضمن إطار عملية استعراض معززة للمعاهدة.

ولا تزال جنوب أفريقيا متمسك أيضاً برأيها الذي يفيد بوجوب منح ضمانات الأمن بموجب صكٍ ملزم قانوناً على الصعيد الدولي يمكن أن يتخذ شكل اتفاق منفصل يتم التوصل إليه في إطار معاهدة عدم الانتشار، أو شكل بروتوكول يلحق بتلك المعاهدة. وفي هذا الصدد، فإننا لا نؤيد الحجج التي طرحتها بعض الوفود للإفادة بأن الإعلانات التي قدمتها الدول الحائزة لأسلحة نووية كافية، أو بعدم وجوب منح ضمانات الأمن إلا في إطار المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن التعهد الرئيسي بعدم التطلع إلى حيازة الأسلحة النووية قد أخذ في إطار معاهدة عدم الانتشار. ولذلك يجب منح ضمانات الأمن أيضاً في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو كجزءٍ منها.

ورغم فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار بشكل عام، يعرب وفد بلدي عن تقديره لكون المؤتمر قد فُتح على الأقل في إيلاء مسألة ضمانات الأمن عناية وذلك بإجراء مناقشات مقتضبة بشأنها. ومن دواعي سرورنا أن الهيئة الفرعية الأولى المعنية بـ "نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن"، التي تم إنشاؤها في إطار اللجنة

الرئيسية الأولى، قد أحييت وأدرجت في مقدمة جدول أعمالها مسألة ضمانات الأمن التي كانت قد تحولت تقريباً إلى مسألة الابن البار في مناقشات نزع السلاح النووي. ونحن على ثقة من أن الدفعة التي أعطيت في المؤتمر الاستعراضي ستبقي هذه المسألة ماثلة في الأذهان.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد اعتقاد وفد بلدي بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة والمطلقة لمنع استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، لا بد من مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن الواجب منحها للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على بياها. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة المملكة المتحدة، السيدة باترسن.

السيدة باترسن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): منذ أن صدقت المملكة المتحدة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واعترفت رسمياً بمسؤولياتها كإحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، فقد شرعنا في تنفيذ التزاماتنا بترع السلاح وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. ونعرب عن التزامنا التام بهذه التعهدات. فهي تسهم في تحقيق الهدف النهائي للمعاهدة، ألا وهو بناء عالم أكثر أمناً يخلو من مخاطر الأسلحة النووية.

وقد منحت المملكة المتحدة ضمانات أمن سلبية وإيجابية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في رسالة وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥، ووردت الإشارة إليها فيما بعد في القرار ٩٨٤ الذي اتخذته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونبقى ملتزمين بضمانات الأمن هذه.

وبالإضافة إلى ذلك، لقد منحنا ضمانات أمن سلبية ملزمة قانوناً في شكل معاهدة وذلك بتوقيعنا على بروتوكولات ملحقة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتؤيد المملكة المتحدة تماماً مبدأ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتضطلع بدور فعال وبنّاء في تنميتها بوصفها دولة حائزة لأسلحة نووية. ونعتقد أن هذه المناطق يمكن أن تسهم إسهاماً قيماً في منع انتشار الأسلحة النووية وفي استتباب السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام إنشاؤها يستند إلى ترتيبات توصلت إليها جميع دول الإقليم المعني. بمحض إرادتها. ولهذا السبب، وقّعت المملكة المتحدة وصدقت على بروتوكولات خاصة بإنشاء مناطق تغطي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو؛ وأفريقيا - معاهدة بليندايا؛ وجنوب المحيط الهادئ - معاهدة راروتونغا. ونواصل العمل مع دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على وضع بروتوكول متفق عليه يلحق بمعاهدة بانكوك، ونأمل في أن تمضي هذه الرابطة في عقد مشاورات مع الدول الحائزة لأسلحة نووية لتتمكن من إبرام هذا البروتوكول. ولا نزال نؤيد مبدأ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ويحدونا الأمل في أن تستأنف الدول الخمس في آسيا الوسطى المشاورات مع الدول الحائزة لأسلحة نووية وأن تجربها بنجاح وفقاً للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

ونعتقد أن ضمانات الأمن السلبية التي قدمناها في عام ١٩٩٥ والبروتوكولات التي وقّعنا عليها تمنح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الضمانات التي تسعى إلى الحصول عليها بشأن الاستخدام النووي. وعلاوة على ذلك، نعتبر أن الطريق الواجب سلوكه يتمثل في زيادة تعزيز المعاهدات والبروتوكولات الخاصة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي ستتيح على أساس إقليمي وموثوق به الصكوك الملزمة قانوناً على الصعيد الدولي بشأن ضمانات الأمن السلبية التي تتطلع إليها دول كثيرة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بياها. والمتحدثة التالية على قائمتي هي ممثلة بيرو، السفيرة أستيتة رودريغيز.

السيدة رودريغيز (بيرو) (الكلمة بالإسبانية): لقد أكدت مرة أخرى في البيان الذي أدليت به في ٢٣ حزيران/يونيه على الأهمية التي توليها بيرو لمعاهدة عدم الانتشار التي نعتبرها عنصراً أساسياً لبلوغ هدف نزع السلاح النووي والحيلولة دون انتشار هذه الأسلحة. وقد تعهدت الدول النووية الخمس أثناء المفاوضات التي آلت إلى التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٦٨ بأن لا تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها، إلا في حالة الرد على هجوم نووي أو على هجوم بالأسلحة التقليدية في إطار التحالف مع دولة نووية. وقد كان في هذه الحجج قدر من المنطق في سياق الحرب الباردة. ونلاحظ مع الأسف أن التطورات الأخيرة في المذاهب العسكرية لإحدى الدول النووية تعزز شرعية طلب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، التي تمثل السواد الأعظم من البشر، الحصول من القوى النووية على ضمانات قانونية بأنها لن تكون هدفاً لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وقد احتفظت تلك القوة النووية بحق استخدام الأسلحة النووية في الرد على أي هجوم بالمواد الكيميائية أو البيولوجية. وهذا يعني احتمال أن تستنتج دول أخرى أن الأسلحة النووية ضرورية أيضاً لحمايتها. فهذه التطورات تقلل من شأن بيانات الأمن السليبي التي تم التأكيد عليها أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في عام ١٩٩٥.

وأعرب وزير خارجية بيرو في البيان الذي أدلى به في شهر آذار/مارس الفائت عن اقتناع بلدي بضرورة تنفيذ مجمل الخطوات الثلاث عشرة الأساسية التي اتفق عليها لدى انعقاد المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنوه بأن هذه الخطوات الثلاث عشرة الأساسية قد أكدت من جديد على ضرورة تقليل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية للحد من خطر استعمال هذه الأسلحة وتيسير عملية إزالتها تامة. وفي هذا الصدد، تعتبر بيرو أن أحد البنود الأساسية المدرجة في جدول الأعمال هو التفاوض على صك ملزم قانوناً يمنح البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات حقيقية بأنها لن تكون ضحايا استعمال الأسلحة النووية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الحائزة لأسلحة نووية قد قبلت، في الحالة الخاصة المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البروتوكول الإضافي الأول الملحق بمعاهدة تلاتيلولكو الذي يؤسس نظاماً لتطبيق ضمانات الأمن السلبية على الصعيد الإقليمي. ومع ذلك، فإن بعض الدول النووية قدمت إعلانات تفسيرية عند توقيعها على هذا البروتوكول. وتذكر إحدى هذه الدول أن استعمال الأسلحة النووية يندرج ضمن إطار الممارسة الكاملة للسلطات الممنوحة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة - ألا وهي الدفاع عن النفس. ويشير هذا المنطق أوجه قلق خطيرة. فعملية الدفاع عن النفس المعترف بها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تقضي بأن تتناسب

مع الهجوم العسكري الذي دفع إليها. إذ لا يمكن درء هجوم بالأسلحة التقليدية باستعمال الأسلحة النووية. ووفقاً لما أشارت إليه عن حق محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، فإنه يتعين احترام شروط التناسب وينبغي التمييز بين هجوم نووي وآخر تقليدي. وتجدد الإشارة هنا إلى النداء الذي وجهه المؤتمر الأول للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعقود في مدينة مكسيكو في أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى الدول الحائزة لأسلحة نووية التي قدمت عند التوقيع أو التصديق على بعض البروتوكولات ذات الصلة الملحق بمعاهدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تحفظات أو تفسيرات أحادية الطرف تؤثر على وضع المنطقة المتروعة السلاح النووي، والذي طلب إليها تعديل أو سحب هذه التحفظات أو التفسيرات الأحادية الطرف.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة بيرو على بياها. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الصين، السفير هيو.

السيد هيو (الصين) (الكلمة بالصينية): تعد ضمانات الأمن الممنوحة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية مسألة هامة في مجال نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. ويود وفد الصين أن يبدي بعض الملاحظات بشأن الجوانب الرئيسية لهذه المسألة.

أولاً، يجب منح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الحق في الحصول على ضمانات الأمن من الدول الحائزة لها. وبما أن هذه الدول لا تستحدث أسلحة نووية، فإنه من الطبيعي والمنطقي تماماً أن تسعى إلى حماية نفسها من تهديد الأسلحة النووية وأن تصر على تقديم ضمانات الأمن هذه في شكل ملزم قانوناً.

وليست ضمانات الأمن الممنوحة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. معروفة تقدمه الدول الحائزة لها من جانب واحد. فإحجام الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة عن تطويرها، يساعد في منع انتشارها ويسهم في نزع السلاح النووي، وهو ما يفيد في تحقيق السلم والاستقرار العالميين. فحصولها على ضمانات الأمن من شأنه أن يعزز شعورها بالأمن، ويقلل دافعها لحيازة تلك الأسلحة ويسهم بالتالي بدور إيجابي في منع انتشارها وفي ضمان إقامة نظام دولي لمنع انتشار الأسلحة النووية تشكل فيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركناً أساسياً.

ثانياً، إن الحل الأساسي لمسألة تقديم ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية يكمن في الحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها بالكامل. وقبل بلوغ هذا الهدف، ينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتعهد بأن لا تكون البداة باستخدامها أو التهديد باستخدامها في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف ضد الدول غير الحائزة لها أو المناطق الخالية منها، وينبغي لها أن تبرم في موعد مبكر صكاً قانونياً دولياً لهذا الغرض.

وقد حظر استعمال الأسلحة البيولوجية والكيميائية بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ولم تبرم إلا فيما بعد الاتفاقيات المتعلقة بالحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة البيولوجية والكيميائية. وبالمثل، فإنه لا يمكن بلوغ أهداف نزع السلاح النووي حقاً، ولا تحرير العالم فعلاً من الأسلحة النووية، ما لم يتم التعهد بعدم البدء باستعمالها وما لم تمنح ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

والحد تدريجياً من دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن الوطني وعدم تحديد أي دولة كهدف لهجوم نووي وعدم وضع خطط لشن هجوم نووي ضد أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية من شأنه أن ييسر عملية إحراز تقدم بشأن منح ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

ثالثاً، إن الشروع في إجراء مفاوضات بشأن صك قانوني دولي لمنح ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية هو بمثابة مهمة واقعية في السياق الحالي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. وقد عملت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية فترة طويلة وبذلت جهوداً كبيرة للحصول على ضمانات الأمن وحققت بعض النتائج: فمن خلال اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٥٥ و ٩٨٤، منحت الدول الحائزة لأسلحة نووية الدول غير الحائزة لها ضمانات أمن إيجابية وسلبية إلى حد ما. كما أنها منحت، من خلال التوقيع والتصديق على البروتوكولات الملحقه بمختلف معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ضمانات أمن إلى الدول الأطراف في هذه المعاهدات. غير أن قرارات مجلس الأمن لا ترتقي إلى مستوى الصكوك القانونية الدولية. ولا يمكن لضمانات الأمن الممنوحة للدول الأطراف في المعاهدات التي تم بموجبها إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تحل مشاكل ضمانات أمن الدول غير الأطراف. فهذا بعيد كل البعد عن هدف إبرام صك قانوني دولي يتعلق بضمانات الأمن.

وتؤيد الصين قيام مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة معنية بضمانات الأمن السلبية تنفيذاً للولاية المتضمنة في اقتراح السفراء الخمسة ليتسنى لها بدء العمل الموضوعي، والتفاوض على صك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن الواجب منحها للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وتؤيد أيضاً فكرة التفاوض على بروتوكول بشأن ضمانات الأمن الواجب منحها للدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمن إطار معاهدة عدم الانتشار. وتعتزم الصين النظر بإيجابية في أية اقتراحات أو مبادرات ما دامت تفضي إلى إحراز تقدم بشأن منح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات الأمن. وتعتقد أن أي صك قانوني أو بروتوكول دولي يجب أن ينص صراحة على أن الدول النووية الخمس تقدم ضمانات أمن غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وقد تعهدت الصين دائماً بأن لا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية وبأن لا تستعملها أو تهدد باستعمالها في أي وقت أو تحت أي ظرف ضد الدول غير حائزة لأسلحة نووية والمناطق الخالية من هذه الأسلحة، وأتاحت من ثم ضمانات أمن سلبية غير مشروطة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

وفي البيان الذي أصدرته الحكومة في عام ١٩٩٥، أكدت الصين من جديد الموقف الآنف الذكر وتعهدت بمنح ضمانات أمن إيجابية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وقد دعونا دائماً الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية إلى أن تتعهد بدون شروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها.

وقد وقّعت الصين على جميع البروتوكولات الملحقه بمعاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية المفتوح باب التوقيع عليها. وتوصلت بالفعل إلى اتفاق مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونأمل في إيجاد حل مبكر للمسائل ذات الصلة العالقة بين الرابطة والدول الأربع الأخرى الحائزة لأسلحة نووية، بحيث يفتح باب التوقيع على البروتوكول في أسرع وقت ممكن. وتدعم الصين جهود بلدان آسيا الوسطى الخمسة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من

الأسلحة النووية وترحب باتفاقها بشأن وضع معاهدة وبروتوكول لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وليس لدى الصين أي اعتراض على النص الحالي الذي قدمته بلدان آسيا الوسطى الخمسة وتأمل في أن يتسنى التوصل سريعاً إلى اتفاق بين بلدان آسيا الوسطى الخمسة والدول المعنية الحائزة لأسلحة نووية. وتعرب الصين عن أملها في أن تتحقق تطلعات الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بالحصول على ضمانات أمن عالمية وملزمة قانوناً في وقت مبكر. وسنواصل جهودنا لبلوغ هذا الهدف.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً لأعلن أن اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني في الصين قد وافقت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ على انضمام الصين إلى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى، وأن ممثل الصين قدم صك انضمام الصين إلى الوديع لهذه الاتفاقية، السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كولومبيا، السيد كوينتيرو كوبيدس.

السيد كوينتيرو كوبيدس (كولومبيا) (الكلمة بالإسبانية): لأسباب خارجة عن إرادتنا، تعذر على السفارة كليمنسيا فوريرو حضور هذه الجلسة، ولذا سأتلو عليكم هذا البيان بالنيابة عنها.

السيد الرئيس، بما أن وفد بلدي يتناول الكلمة للمرة الأولى خلال فترة توليكم هذا المنصب، فإنني أود أن أستهل الكلمة بتقديم التهاني لكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وبتأكيد دعم وفد كولومبيا لكم. ونحن على ثقة من أن مبادرتكم لعقد هذه الجولة من الاجتماعات الرسمية لتناول البنود الأربعة التي حددتها الدول الأعضاء كمسائل أساسية ستساعد على موافقة مؤتمر نزع السلاح بسرعة على برنامج عمل يرضي الجميع.

لقد استمعنا في الجلسات الثلاث التي عقدت حتى الآن إلى آراء الوفود الممثلة لبلدان العالم أجمع التي تحدثت مرة أخرى، رغم شدة تفاوت مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واتساع نطاق مصالحها الوطنية، كما تفعل كل مرة يطلب إليها ذلك، بصوت واحد مؤيد لتعددية الأطراف باعتبارها السبيل الوحيد للتوصل إلى اتفاقات تكفل استتباب الأمن الدولي، وكررت رأيها للإفادة بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد في مجال نزع السلاح للتفاوض على هذه الاتفاقات. ولم يعرب وفد واحد من هذه الوفود عن موافقته أو عن رضاه بحالة الخمول الراهنة التي أصابت مؤتمر نزع السلاح، ولم يرفض أي منها إمكانية الإسهام بأفكاره وجهوده للتغلب على هذا الوضع. وغني عن البيان أن ليس هناك توافق في الآراء بشأن المسائل الإجرائية، ولكن ما لا يخلو من الصحة أيضاً أننا متفقون جميعاً على أن الهدف الذي نسعى إليه ونحتاج إلى تحقيقه هو الحفاظ على عالم يصلح لأطفالنا العيش فيه. ورغم ذلك، فقد فضل المؤتمر على مدى السنوات الثماني الماضية الحجج المؤيدة لحالة الجمود على ضرورة بدء إنجاز أعمال موضوعية على وجه السرعة. وآثرنا التماس جميع أنواع الذرائع لمقاومة المبادرات المقدمة أو تجاهلها ببساطة أو تجنبها، عوضاً عن توظيف إرادتنا السياسية وإبداء المرونة وسعة الأفق لكسر هذه الحلقة المفرغة. وبإيجاز، لقد فضلنا الحكم المسبق على النتيجة دون البدء حتى بالعمل على تحقيقها.

ودولة كولومبيا مقتنعة بمزايا النظام المتعدد الأطراف، وقد وقعت من ثم على الصكوك الدولية ذات الصلة في مجال نزع السلاح وهي تؤكد باستمرار أهمية الإنجازات التي حققتها. ونحن نشكل جزءاً من المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو، وهي صك ملزم قانوناً تفتخر به أمريكا اللاتينية افتخاراً كبيراً ويمنحنا تدابير أمن سلبية. ومع ذلك، فإننا نفهم دواعي قلق البلدان الأخرى وحققها في الحصول على ضمانات أمن سلبية تستجيب بالفعل لاحتياجاتها مع مراعاة ظروفها المحددة، كما صرح بذلك رؤساء دول وحكومات مجموعة عدم الانحياز في مؤتمرهم الثالث عشر الذي عقد في كوالالمبور. ولذلك، ندعو إلى اتخاذ إجراءات لتابعة قرار الجمعية العامة، اللذين ساقبتس منهما الجزء ذي الصلة (القرار ٦٤/٥٩): "تؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها"، والقرار ٨٣/٥٩ فيما يتصل بمتابعة الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها الذي "تشدد فيه مرة أخرى على ما خلصت إليه المحكمة ... بأن هناك التزاماً قائماً بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة"، و"تشدد على ضرورة أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن وضع برنامج مقسم إلى مراحل وذي إطار زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة".

وفي الختام، نعتقد أن هناك حاجة ملحة للمباشرة في إجراء مفاوضات بشأن البنود الأربعة المدرجة على جدول أعمال المؤتمر التي أعطيت الأولوية في اقتراح السفراء الخمسة. ولكن لا بد لنا نحن البلدان أعضاء مؤتمر نزع السلاح من اتخاذ خطوة إلى الأمام والشروع بدايةً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تنهي إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، ومعاهدة تتناول مسألة التحقق والمخزونات الموجودة على النحو الواجب دون الحكم مسبقاً على النتيجة ولا ربطها بتلك التي ستخلص إليها مفاوضات أخرى. ويجب أن يتيسر اختيار المسألة الأولى هذه بعقد اتفاق ودي يأخذ شكل إعلان سياسي تعتمد بموجبه الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التزاماً جماعياً بأن تتصدى أيضاً بالتعاقب لكل مسألة من المسائل المتبقية من خلال آلية عقد جولات تفاوضية تركز حصراً ولفترة محددة من الزمن على كل مسألة من هذه المسائل مع احترام المبادئ ذاتها وهي أن لا نحكم مسبقاً على النتائج أو نربط المسائل مسبقاً ببعضها. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي توجيه نداء آخر إلى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لكي تبدي المرونة والإرادة السياسية، ولا سيما إلى تلك التي لم تتمكن بعد من إبداء استعدادها مثل الأغلبية لكي تقبل، كأساس لبرنامج العمل، مختلف الاقتراحات وأساليب العمل التي ينظر فيها المؤتمر حالياً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل

كندا، السفير ماير.

السيد ماير (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): لقد دلت المشاركة الواسعة النطاق في المناقشات

المنظمة التي دارت في الجلسات العامة الثلاث الأخيرة على شدة اهتمام أعضاء مؤتمر نزع السلاح بالاضطلاع بعمل موضوعي فعال في هذه الهيئة. وتثير المناقشات التي تتناول موضوعات محددة، بإتاحة الفرصة لتحديد المواقف، مسائل أخرى ووجهات نظر يمكن أن تسهم في تقريرنا من الهدف المشترك على نطاق واسع والمتمثل في وضع برنامج عمل شامل.

وأود اليوم أن أعلّق بإيجاز على البند الرابع المتعلق بضمانات الأمن. فقد صرحنا في بياننا الافتتاحي لدى انعقاد المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار بأننا في كندا "نسلم أيضاً بأن العمل مطلوب وفقاً لتعهدات أخرى اتخذت عام ٢٠٠٠، مثل الاتفاق على البدء بمناقشات لتدوين ضمانات الأمن السلبية". ومع أننا نفضل إجراء هذه المناقشات في محفل معاهدة عدم الانتشار لأننا نعتبر أن هذه الضمانات تشكل واحدة من ثمار الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، فإننا نسلم أيضاً بأن هذا الموضوع كان لمدة طويلة مدرجاً في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونظراً لأهميته بالنسبة لدول كثيرة، يجدر بنا أن نستفيد على أفضل وجه من المحافل المتعددة الأطراف المتاحة لمعالجته. وعلى مؤتمر نزع السلاح دور ينبغي له الاضطلاع به في هذا الصدد.

ويتسم موقف كندا بالمرونة إزاء طريقة معالجة مسألة ضمانات الأمن في مؤتمر نزع السلاح، سواء أكان ذلك في لجنة مخصصة منفصلة يُعهد إليها بالولاية التي نص عليها اقتراح السفراء الخمسة أو في إطار الورقة غير الرسمية المعنونة "مواد للتفكير"، أو بالاقتراح مع موضوع نزع السلاح النووي وفقاً لما اقترحه نحن في العام الماضي، إذا كان ذلك سيسهل الحصول على توافق في الآراء. لكن المطلوب هو معالجة هذه المسألة معالجة كافية.

وبما أن هذه الجلسة العامة الرسمية هي الأخيرة التي تعقد برئاسة النرويج، فإنني أود أن أثنى مرةً أخرى على مبادرتكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن أمل وفد بلدي في المضي قدماً بهذه المناقشات المنظمة والمفيدة. وقد وفر العدد الكبير من البيانات ومضمونها الذي تناول جوهر الموضوع مواد كثيرة للدراسة.

وإن سمحتم لي بأن أوجه عرضاً ملاحظاً إلى الأمانة، فإنني أتمنى أن تكون هناك طريقة للتعجيل بإعداد وتوزيع محاضر جلساتنا الرسمية. فقد اطلعت مؤخراً على موقع المؤتمر على الشبكة ورغم أننا قطعنا النصف الأول من العام، فإن المحضر الوحيد الذي كان متاحاً على الموقع الإلكتروني هو محضر جلستنا العامة المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وأعتقد فعلاً أن مما يمكن أن يساعد تماماً جميع الوفود والأطراف الأخرى المعنية، ونحن نقدم المزيد من التعليقات التي تتناول جوهر الموضوع، هو توزيع محاضر جلساتنا الرسمية بسرعة أكبر.

ودعوني أعود إلى نصي. إذ أود متابعة بياني بالإشارة إلى أننا نود أن نتاح لنا فرص أخرى خلال الجلسات المتبقية لهذا العام لإجراء تبادل هام في الآراء حول العناصر الرئيسية التي تتعلق ببرنامج العمل المقترح. فعلى سبيل المثال، نود الاشتراك في جولة ثانية من المناقشات التي تنظم بشأن المواضيع الرئيسية أو الفرعية ذاتها، ليتسنى للوفود مناقشة البيانات التي أدلي بها أثناء الجولة الأولى وإبداء التعليقات عليها. وقد يتيح ذلك أيضاً قدراً من التفاعل بين الوفود ويسمح للوفود المهمة بزيادة التعمق في الموضوع عما أمكنها فعله أثناء التعليق على المجموعة الأولى من البيانات الوطنية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتحدث التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية، السيد السفير بشار الجعفري.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يأتي انعقاد هذه الجلسة المخصصة لضمانات الأمن السلبية بعد ثلاث جلسات خصصت للموضوعات الأخرى المدرجة على جدول الأعمال وهي نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ويأتي كل ذلك بعد فشل المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وهنا يود وفد بلادي الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً، إننا على يقين من أن معاهدة عدم الانتشار تبقى من أهم المعاهدات التي أُبرمت في مجال نزع السلاح، وأن انضمام الغالبية العظمى من دول العالم إلى هذه المعاهدة ما هو إلا دليل على أهميتها في إبعاد شبح الحروب النووية.

ثانياً، إن تحقيق عالمية المعاهدة هو التزام سياسي وأخلاقي على جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، العمل على إنجازها، وإن هذه العالمية لم تتحقق في منطقة الشرق الأوسط حتى الآن بسبب دولة واحدة هي إسرائيل التي لم تنضم إلى المعاهدة حتى الآن. وفي الوقت الذي نجد فيه بعض الدول النووية تسعى لمكافحة الانتشار النووي في المنطقة وخارجها بكل ما أُوتيت من وسائل، فإن ذات الدول تتناسى مسألة نزع السلاح النووي وتتخاذل في التعامل مع مسألة تحقيق عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط وهو الأمر الذي يضعف مصداقية طروحات هذه الدول النووية بعينها.

ثالثاً، نحن على قناعة بأن أفضل ضمانات لعدم استخدام السلاح النووي هي الإزالة التامة لهذا السلاح. وهنا لا بد من التذكير بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدام هذه الأسلحة، وهي الفتوى التي تؤكد على أن استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية يخالف أحكام القانون الدولي الواجبة الانطباق على النزاعات المسلحة وتؤكد هذه الفتوى أيضاً على التزام الدول جميعها النووية منها وغير النووية بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة ملموسة.

رابعاً، إن التباطؤ في بدء مفاوضات كهذه قد أصبح يشكل عائقاً جدياً يحول دون بناء الثقة لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فتمسك الدول النووية بترساناتها لا بل وبتطوير هذه الترسانات لا يعد بمثابة تهديد لنظام عدم الانتشار فحسب، إنما أيضاً للأمن والسلام الدوليين. وذلك لأن تمسك هذه الدول بسلاحها النووي قد يعني إمكانية استخدام هذا السلاح أو التهديد باستخدامه. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى الخطر المتمثل في اعتماد بعض الدول في السنوات الأخيرة لاستراتيجيات نووية جديدة تبيح لها حق استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لها.

خامساً، بناءً على ما سبق، فإن من حق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الحصول من الدول الحائزة لأسلحة نووية على ضمانات أمنية وفقاً لما هو منصوص عليه في صك قانوني يفرض على الدول الحائزة لأسلحة نووية التزاماً قانونياً ومعنوياً. وهذه ليست مئة يتوجب شكر مقدميها كما قال سعادة سفير الصين في افتتاحية كلمته. فضمانات الأمن السلبية المقدمة بشكل غير مشروط للدول غير الحائزة لأسلحة نووية هي جزء لا يتجزأ من التفاهم الذي كانت الدول قد توصلت إليه خلال المؤتمرين الاستعراضيين اللذين عُقدا في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

سادساً، في هذا الإطار، نعيد التأكيد على موقفنا السابق والمعبر عنه في مقترح مجموعة ال ٢١ الوارد في الوثيقة CD/1570 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ والذي ينص على تشكيل لجنة مخصصة تُعنى بترع السلاح النووي للتفاوض على وضع معاهدة لمنح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمن فعالة وعلى عدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد هذه الدول.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل ماليزيا، السيد وان أرنانينزام يُسري.

السيد وان أرنانينزام يُسري (ماليزيا) (الكلمة بالإنكليزية): لم تعد أي دولة في مأمن تام من خطر الأسلحة النووية منذ بداية الحقبة النووية. إذ طالما ظلت هناك أسلحة نووية واقترن ذلك بتطوير أنواع جديدة منها، ستكون هناك احتمالات كبيرة لاستخدامها. ومما يدعو للأسف أن هذه الاحتمالات قد ازدادت في العامين الأخيرين نتيجة الأخذ بمذهب العمل الوقائي.

ورغم شدة قناعة ماليزيا بأن الضمانة الوحيدة المطلقة لعدم استخدام الأسلحة النووية هي الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية، فإنها تؤيد تماماً ضرورة حظر استخدام هذه الأسلحة ريثما يتحقق نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى وضع تدابير فعالة لضمان أمن جميع الدول، ولا سيما الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

وفكرة ضمانات الأمن السلبية ليست بمجددة على المجتمع الدولي ومؤتمر نزع السلاح. وبالفعل، اتخذت الخطوة الأولى الهامة بشأن هذه الضمانات في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي خصصت لترع السلاح في عام ١٩٧٨ عندما قدمت الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية إعلاناتها الأحادية الطرف بشأن ضمانات الأمن السلبية. بيد أن هذه الإعلانات ليست كافية لمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها نظراً لإمكانية سحبها. والأهم من ذلك هو أن نقطة الضعف الرئيسية لهذه الإعلانات هي إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لها في ظل ظروف معينة.

وبالنظر إلى نقاط ضعف هذه الإعلانات الأحادية الطرف، فإن ماليزيا تحث بشدة على منح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات متعددة الأطراف ملزمة قانوناً وغير مشروطة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. ولما كانت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية قد رفضت طوعاً خيار الأسلحة النووية بموجب نظام معاهدة عدم الانتشار، فإنه ينبغي منحها ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تكون غير محدودة من حيث النطاق والتطبيق والمدة الزمنية. وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق الدول الحائزة لأسلحة نووية، بموجب الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تطلب إلى الدول الأعضاء الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، مسؤولية تجنب استخدام الأسلحة النووية، ولا سيما ضد الدول غير الحائزة لها.

وتعتقد ماليزيا اعتقاداً راسخاً أن اتخاذ تدابير فعالة لحماية الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها لن يعزز السلم والأمن الدوليين فحسب، بل سيسهم كذلك إسهاماً إيجابياً في منع انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، سيكون أيضاً من مصلحة الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تعالج مسألة ضمانات الأمن السلبية.

وموضوع نزع السلاح النووي موضوع يهم ماليزيا بالدرجة الأولى، ونود التأكيد على أن نزع السلاح النووي يجب أن يظل يمثل الأولوية العليا لمؤتمر نزع السلاح. غير أنه ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية،

وتمشياً مع الفقرة ٧٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثالث عشر لبلدان عدم الانحياز، فإن ماليزيا ترغب أيضاً في حث أعضاء المؤتمر على مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن الواجب منحها للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. وفي هذا الصدد، تتطلع ماليزيا إلى العمل مع أعضاء المؤتمر من أجل مواصلة استكشاف جميع السبل المؤدية إلى وضع برنامج عمل متوازن وشامل للشروع في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير إيطاليا، السيد تريزا.

السيد تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سرورنا أن نشارك اليوم في مناقشة تركز على ضمانات الأمن السلبية، وهي مسألة يوليها عدد من الدول الأعضاء الأولوية في مؤتمر نزع السلاح.

وتواصل إيطاليا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي دراسة مسألة ضمانات الأمن. وضمنات الأمن الإيجابية والسلبية - كما ورد ذكر ذلك في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل - يمكن أن تفيد في الحفز على التخلي عن حيازة أسلحة الدمار الشامل وكوسيلة للردع. واستناداً إلى الموقف المشترك الذي تبناه الاتحاد الأوروبي لدى انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، ندعو الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى إعادة تأكيد ضمانات الأمن القائمة التي أشار إليها قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ الصادر في عام ١٩٩٥ وإلى التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تم وضعها عقب إجراء المشاورات اللازمة، مع الاعتراف بضرورة توفير ضمانات الأمن القائمة على أساس المعاهدات الخاصة بهذه المناطق.

وبموجب القرار ٩٨٤ الذي اعتمده بالإجماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قدمت جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، كل بمفردها، ضمانات أمن سلبية. وبالإضافة إلى ذلك - وربما هذا هو الأهم - قدمت الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمن سلبية في إطار تعهدات ملزمة قانوناً اتخذتها لصالح المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ندعم التقدم الذي أحرزته مؤخراً دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. ونعتقد أنه ينبغي مواصلة تعزيز مفهوم ضمانات الأمن السلبية في إطار المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي يمكن توسيعها لتشمل مناطق أخرى على أساس ترتيبات تتخذها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها.

ونظام الحماية الذي تم إنشاؤه بموجب الأحكام القائمة ليس كافياً في نظر بعض البلدان. وبالفعل، لا تعتبر ضمانات الأمن السلبية الممنوحة بموجب القرار ٩٨٤ ملزمة قانوناً. ومن جانب آخر، فإن ضمانات الأمن السلبية الممنوحة بموجب أحكام المناطق الخالية من الأسلحة النووية ملزمة قانوناً ولكنها لا تشمل العالم أجمع. وفي الحقيقة، فإن عدداً من أشد مناطق العالم حساسية من وجهة نظر أمنية ليست مشمولة بأحكام المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ويمكن النظر أيضاً في إضافة عناصر مرونة إلى مفهوم ضمانات الأمن السلبية ذاته. فينبغي منح هذه الضمانات لبلدان أطراف في معاهدة عدم الانتشار. كما ينبغي النظر في إمكانية منح ضمانات الأمن السلبية على

أساس أحادي الطرف أو متعدد الأطراف أو على أساس إقليمي. وقد طلبت بعض البلدان مؤخراً ضمانات أمنٍ سلبية على أساس ثنائي.

وكبديل لاتفاق عالمي بشأن ضمانات الأمن السلبية، ثمة خيارات أخرى تبدو في الظروف الحالية أكثر عملية وواقعية. ومؤتمر نزع السلاح ليس بالضرورة المحفل الوحيد لمثل هذه المفاوضات. فقد وردت الإشارة في جلسة اليوم إلى معاهدة عدم الانتشار كمحفّل محتمل. ولكن من أجل التوصل إلى توافق شامل في الآراء يعيد المؤتمر إلى مائدة التفاوض، يمكن لإيطاليا أن توافق على إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح تكلف بوضع توصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها للمؤتمر أن يتناول بمزيد من الفعالية الترتيبات الدولية الفعلية التي تضمن عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه. والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل وفد المكسيك، سعادة السفير ماسيدو.

السيد ماسيدو (المكسيك) (الكلمة بالإسبانية): تعتقد حكومة المكسيك أن أحد العناصر الأساسية لنظام نزع السلاح ومنع الانتشار يتمثل في تقديم الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات صريحة بعدم استخدامها للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد جميع البلدان التي تخلت طوعاً وقانوناً عن الخيار النووي. ويمثل ذلك مصلحة أمنية مشروعة اعترف بها مجلس الأمن ذاته. وبالطبع، فإن الضمانة الوحيدة المطلقة لتخليص العالم من الخطر القائم بفعل وجود الأسلحة النووية والاحتمال المتزايد لاستخدامها هو حظرها وإزالتها التامة. ويؤكد وفد بلدي على أن محكمة العدل الدولية قررت في رأيها الاستشاري بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في حالة النزاع المسلح أن "ليس في القانون الدولي العرفي أو التقليدي أي حكم محدد يميز استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها". ورغم هذا التأكيد القاطع، فإننا نواجه اليوم مذاهب عسكرية وسياسات أمنية تدعو لاستحداث جيل جديد من الأسلحة النووية ونظم إطلاقها، بل وتسمح باستخدام الأسلحة النووية غير الاستراتيجية على سبيل الوقاية.

لهذا، فقد أصبح من الضروري أكثر فأكثر دعم هذا النظام من خلال وضع صك ملزم قانوناً تضمن بموجبه الدول التي تملك أسلحة نووية عدم استخدام تلك الأسلحة ضد الدول التي لا تملكها.

وفي رأي المكسيك أن الإعلانات المقدمة من الدول الحائزة لأسلحة نووية والمشار إليها في القرار ٩٨٤، الذي اعتمده بالإجماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، هي إعلانات متحيزة ومشروطة وغير كافية في معظمها. ويعترف القرار بالمصلحة المشروعة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في اتخاذ "تدابير مناسبة أخرى... لصون أمنها". ومن شأن صك ملزم قانوناً أن يتيح بلوغ هذا الهدف. وفي سياق معاهدة عدم الانتشار ومؤتمرات استعراضها، قدم بلدي بصفة شخصية في عام ١٩٩٥ وبالاتشارك مع الأعضاء الآخرين المؤيدين لوضع جدول أعمال جديد في عام ٢٠٠٣، مشاريع بروتوكولات أو اتفاقات يمكن أن تملأ هذا الفراغ وتوفر أساساً قانونياً آمناً للالتزامات السياسية للدول الحائزة لأسلحة نووية.

وفي سياق مؤتمر نزع السلاح أيضاً، عمل وفد بلدي لمدة تزيد على عشرين عاماً في هيئات فرعية شتى أنشئت لمعالجة هذا الموضوع. ولا نزال عاقدين العزم على تحقيق هدفنا الذي من شأنه أن يعزز نظام عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نقبل بالولاية الواردة في اقتراح السفراء الخمسة. فدعونا نستأنف حوارنا في لجنة مخصصة حتى نحرز تقدماً في دراسة المسألة ومن ثم التصدي للشواغل المشروعة للدول التي لا تملك أسلحة نووية.

وأود في الختام، السيد الرئيس، وقد شارفتم على نهاية ولايتكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، أن أكرر لكم تحاتي وفد بلدي على الطريقة التي أدرتم بها عملنا والطابع الدينامي الذي صبغتم به مداولاتنا. ويحدونا الأمل في أن تتمكنوا في الأسابيع القادمة من تقديم تقييمكم لنا لما تم إنجازه خلال فترة ولايتكم، بحيث تقرّبنا الدروس المستفادة من التوصل إلى الموافقة على برنامج العمل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الروسي، السيد السفير سكوتنيكوف.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): من أجل المساعدة للتوصل إلى حل توفيقي بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، يبدي الاتحاد الروسي استعداداً لعدم الاعتراض على توافق في الآراء يمكن التوصل إليه على أساس اقتراح السفراء الخمسة (CD/1693/Rev.1). كما أننا لن نعترض في هذا السياق على الاقتراح الذي قدم في هذه الوثيقة لإنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح تكلف بمسألة توفير ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها. كما أننا على استعداد لتأييد أي توافق في الآراء يقوم على أساس ورقة السفير ساندرز المعنونة "مواد للتفكير"، بما في ذلك ولاية العمل المقترحة بشأن ضمانات الأمن. ونذكر أهمية هذه المشكلة بالنسبة لدول كثيرة ونبدي استعدادنا للنظر في الشواغل التي أعربت عنها. وروسيا على استعداد للعمل على وضع اتفاق عالمي بشأن ضمانات الأمن السلبية، شريطة أن يراعي بطبيعة الحال مذهبنا العسكري ومفهومنا للأمن الوطني.

وتتسم مسألة ضمانات الأمن بأهمية خاصة في إطار معاهدة عدم الانتشار. فمنح هذه الضمانات وتطبيقها يشكّلان مهمة أساسية لجميع الأطراف في المعاهدة. وقد أبرزت روسيا هذه النقطة في المؤتمر الاستعراضي الأخير. وأيدت باستمرار تطلعات الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للحصول على هذه الضمانات. ونعتقد أن بلوغ هذا الهدف سيسهم في إضفاء الصبغة العالمية على المعاهدة وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي وزيادة الثقة في العلاقات بين الدول وقابلية التنبؤ بها. ونود الإشارة إلى أن روسيا اشتركت في عام ١٩٩٥، مع قوى نووية أخرى، في وضع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي منحت بموجبه ضمانات أمن إيجابية، وسجلت فيه بيانات وطنية قدمتها دول نووية بشأن الضمانات السلبية.

وقد أصبحت التزامات الدول النووية بموجب ضماناتها السلبية ملزمة قانوناً من خلال البروتوكولات الملحقّة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد وقعت روسيا على بروتوكولات كهذه ملحقة بمعاهدات ثلاثيلوكو وراوتونغا وبليندوبا. وسيزداد هذا العدد بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. ونحن على استعداد للإسهام في هذه العمليات. ومع دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، ترى روسيا أنها يجب أن تدرج في مهمة تعزيز نظام منع الانتشار النووي والأمن الإقليمي.

وترحب بجهود دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. وتدعم مشروع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وهو مشروع وافقت عليه هذه البلدان.

وروسيا على استعداد لتسوية المشاكل العالقة بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في إطار الحوار بين القوى النووية ودول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ومن دواعي القلق أن الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم تحرز تقدماً، سيما وأن وضع المنطقة العسكري والسياسي لا يزال صعباً. وتعتقد روسيا أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ستظل مطروحة، لأنها يمكن أن تعزز استقرار وأمن المنطقة.

ومؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل لإنجاز أعمال بشأن ضمانات الأمن. فقد اكتسب مؤتمر نزع السلاح في الماضي، خلال الأعوام التي مارست فيها اللجنة المخصصة المعنية بضمانات الأمن أنشطتها، قدراً كبيراً من المعارف النظرية الخاصة بهذه المسألة. ومع ضرورة الاعتماد على هذه الخبرات، لا بد لنا في الوقت ذاته من مراعاة التغييرات الدينامية التي طرأت على الحالة في السنوات الأخيرة ومن تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق. ووضع ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إنما هو وسيلة هامة لتعزيز الأمن والاستقرار في جميع أرجاء العالم. وستواصل روسيا عملها بنشاط لضمان إحراز تقدم في هذا الاتجاه.

وختاماً، نود السيد الرئيس أن هنئكم على إدارتكم الناجحة لأعمال المؤتمر. ونعتقد أن سلسلة الجلسات العامة الرسمية التي شرعتم في عقدها في إطار مؤتمر نزع السلاح كانت مجدية. فقد بينت هذه الجلسات مرةً أخرى بوضوح ما يتوفر لدى المؤتمر من إمكانيات هائلة ورغبة الغالبية العظمى من الوفود في الانخراط في العمل الذي أنشئ المؤتمر من أجله. ويمكن الاعتماد في المستقبل على تجربة عقد جلسات عامة رسمية تركز على مواضيع بعينها. بل ويمكن التركيز بدرجة أكبر على المواضيع التي ستتناولها هذه الجلسات للمضي قدماً بالمناقشات الموضوعية وتمهيد الطريق أمام الأنشطة التي يجب أن يضطلع بها مؤتمر نزع السلاح بعد اعتماد برنامج عمله.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتحدث التالي هو ممثل وفد جمهورية كوريا، السيد السفير بارك.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): تدعم جمهورية كوريا بقوة الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتوافق على وجوب تكثيفها وتعزيزها، ولكنها تعتقد أن فعاليتها ستزداد متى تم التصدي لأسباب الانتشار. وتعتقد أن أنجع سبيل لمنع انتشار الأسلحة النووية هو القضاء على دوافع اقتنائها مع التأكيد على سلبية الخيارات النووية في نهاية الأمر للمصالح الأمنية للدول المساهمة في انتشار الأسلحة النووية. فانعدام الأمن، الحقيقي أو المفترض، هو في حالات كثيرة حافز رئيسي للسعي لحيازة أسلحة نووية. ولمعالجة هذه الحالات المعقدة، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده الرامية إلى تخفيف أسباب القلق الأمني هذه التي حالت دون انضمام بعض الدول إلى معاهدة عدم الانتشار ودفعت أخرى إلى السعي سراً لاكتساب القدرة على صنع أسلحة نووية.

ونؤيد مفهوم ضمانات الأمن السلبية كجزء من الوسائل العملية لتخفيف الشعور بانعدام الأمن. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تقدم ضمانات أمن قوية وموثوقة للدول غير الحائزة لها تفي بأمانة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وبضمانات أخرى. وفي الوقت ذاته، نعتز أيضاً بأهمية تقديم ضمانات أمن معززة وحواجز أخرى للدول الأطراف التي تقبل طوعاً بالتزامات إضافية لمنع الانتشار تتجاوز المعايير التي تحددها معاهدة عدم الانتشار.

ولا بد لنا أيضاً، في ذات الوقت، من مراعاة الوقائع السياسية العامة التي تؤثر حتماً على أفضل طريقة يمكن أن يتم بها تناول هذه القضية الاستراتيجية في المحافل الدولية.

وتمشياً مع هذا الوضع، تدعم جمهورية كوريا الجهود التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسألة ضمانات الأمن بصيغة تعكس ضرورة تقديم ضمانات الأمن وتطور الحقائق الاستراتيجية والسياسية.

وبما أننا نعتقد أن الصيغة الواردة في ورقة "مواد التفكير" تفي حالياً بهذه الشروط، فيحدونا الأمل في أن يتسنى لمؤتمر نزع السلاح إجراء مناقشات مفيدة بشأن هذه المسألة الهامة في إطار برنامج العمل الذي سنتفق عليه مستقبلاً.

وأشارك أيضاً الوفود الأخرى في تقدير مبادرتكم العظيمة سيدي الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتحدث التالي هو ممثل وفد باكستان، السيد السفير خان.

السيد خان (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): إننا لا نحتاج، في إطار مؤتمر نزع السلاح، إلى إجراء مناقشات عقيمة وخلافية، بل إلى وضع نهج استباقي مشترك لإنهاء ما بدأناه منذ سنوات مضت لمنح ضمانات أمن سلبية ملزمة قانوناً إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

ويمكننا البدء من حيث ما توقفنا عنده في الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة الماضية. فخلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة، اشترك عشرون بلداً في إعداد القرار ٦٤/٥٩ بشأن ضمانات الأمن؛ فأيده ١١٨ بلداً؛ في حين لم يعترض عليه أحد. ولقد قادت باكستان هذه الجهود لسنوات.

وحددت الجمعية العامة الأهداف التالية ذات الأولوية: التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن ترتيبات دولية فعالة لضمان منع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية؛ البحث عن صيغة مشتركة أو نهج مشترك يمكن تضمينه في صك دولي له طابع قانوني ملزم؛ وإجراء مفاوضات مكثفة في مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى اتفاق مبكر، مع مراعاة الدعم الواسع لإبرام اتفاقية دولية بشأن ضمانات الأمن السلبية.

وكفالة أمن دائم لجميع الدول وجميع الشعوب إنما هو أمر مشروع. فضمانات الأمن التي تمنح للدول غير الحائزة لأسلحة نووية هي واحدة من الالتزامات المنبثقة مباشرة عن ميثاق الأمم المتحدة. فالالتزام بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها يمتد ليشمل عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وقد أكد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن على هذا الالتزام ودعمه.

ولا شك أن الدول الحائزة لأسلحة نووية قد قدمت ضمانات للأمن. على أن معظم الضمانات التي قدمتها هي ضمانات مقيدة ومتحيزة ومشروطة. وما نحتاج إليه هو ضمانات شاملة وملزمة قانوناً. وهذا ليس مجرد واجب أدبي، بل إنه التزام قانوني أيضاً. وقد أقام قرار مجلس الأمن ٩٨٤ الصلة بوضوح بين الحاجة إلى تقديم ضمانات أمن وأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وقررت محكمة العدل الدولية بالإجماع، في الفتوى التي أصدرتها عام ١٩٩٦، أن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بواسطة الأسلحة النووية هو عمل غير مشروع لأنه يتنافى مع ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وقد أكد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ أن ضمانات الأمن الملزمة قانوناً تعزز نظام عدم الانتشار النووي. ولم تكن هناك أية متابعة لهذا الالتزام.

وثمة عوامل عديدة تزيد من حدة مشكلة عدم توفير هذه الضمانات. فمع تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، تفترض معظم الدول الحائزة لأسلحة نووية أن لها الحق في الاحتفاظ بهذه الأسلحة، لأن مسألة نزع السلاح النووي الكامل بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار لا تزال قائمة. وقد اتسع النطاق الجغرافي لاستخدام الأسلحة النووية مع اتساع التحالفات النووية لتشمل الأسلحة النووية وكذلك التحكم والسيطرة. وتؤيد المذاهب الأمنية الجديدة إمكانية استخدام الأسلحة النووية بما يتنافى مع روح ومضمون قرار مجلس الأمن ٢٥٥ و٩٨٤. وربما تتعارض إعلانات منظمة حلف شمال الأطلسي مع التعهدات التي قطعتها الدول الحائزة لأسلحة نووية الأعضاء فيها. وأخيراً، هناك دولتان أعلنتا عن حيازتهما للأسلحة النووية ودولة واحدة لم تعلن عن ذلك، وليس لها وضع محدد.

وفي ظل هذه الظروف، أصبحت ضمانات الأمن السلبية الموثوقة ملحة أكثر من ذي قبل. وريثما يتحقق نزع السلاح النووي، يمكن لضمانات الأمن المقدمة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن توفر أنجع أداة للتقليل من دوافع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومن ثم منع هذه الأسلحة فعلياً.

وقد عبرت بلدان حركة عدم الانحياز عن قلقها الشديد إزاء النظر في مسألة استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وأكدت باستمرار على وجوب مواصلة الجهود الرامية لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن توفير ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية إلى أن تحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وأشار الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في نهاية العام الماضي إلى زيادة إحجام الدول الحائزة لأسلحة نووية عن التعهد بتوفير ضمانات أمن سلبية وذلك رغم التعهد المتخذ في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (القرار ٩٨٤ الصادر في ١٩٩٥)؛ وتحتفظ بحقها في الانتقام باستخدام أسلحة نووية في حالة الهجوم بأسلحة كيميائية وبيولوجية.

وقد حث الأمين العام بنفسه، السيد كوفي أنان، الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تعيد تأكيد التزامها وأن تمنح ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

وطالما كانت باكستان مدركة لأهمية ضمانات الأمن السلبية. وبفضل جهود باكستان وعدة بلدان أخرى تشاطر نفس الآراء، استطعنا إنشاء لجنة مخصصة معنية بضمانات الأمن السلبية في عام ١٩٩٨. بيد أن هذه اللجنة لم تستطع متابعة عملها بعد التجارب النووية التي أُجريت في ذلك العام.

وقد تعهدت باكستان من جانبها، تعهداً رسمياً بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها.

وفيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، فليس هناك ما يدعونا إلى البدء من الصفر. إذ توجد كمية هائلة من المؤلفات التي تغطي جميع الأبعاد القانونية والسياسية لهذا الموضوع. ويمكن توسيع نطاق الإعلانات الأحادية الجانب الصادرة عن الدول الحائزة لأسلحة نووية. وربما تساعد المفاوضات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح وفي لجنته المخصصة التي تتناول ضمانات الأمن السلبية على التوصل إلى اتفاق. ولقد قدمت مقترحات، كان منها مشاريع لاتفاقية دولية، في إطار البند ذي الصلة من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وإذا توفرت لدينا الإرادة السياسية، فسيتمكن لنا الشروع في العمل.

ويمكن أن يشكل صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية تدبيراً رئيسياً لبناء الثقة وكفياً بأن يسهم في الحد من التهديد النووي. وقد آن الأوان لأن يوافق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل شامل ومتوازن بشأن المسائل الأربع الأساسية، بما فيها ضمانات الأمن السلبية التي ناقشناها لسنوات. ويمكن لاقتراح السفراء الخمسة أن يشكل الخطوة القادمة.

السيد الرئيس، أُمهي بياي بتهنتكم على مبادرتكم لتنشيط مؤتمر نزع السلاح بعض الشيء وعلى نجاحكم في إدارة الحوار بشأن المسائل الأربع الأساسية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها للرئاسة. والمتحدث التالي هو ممثل وفد سويسرا، السيد السفير سترولي.

السيد سترولي (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم، نيابة عن وفد بلدي، عن مدى ارتياحنا لتوليكم رئاسة الجلسات العامة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح. فمشاركة معظم الوفود في هذه القاعة هي دلالة واضحة على عزم الجميع على مواصلة جهودنا هنا في جنيف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتلبيةً لطلبكم بأن تستفيد الوفود من جلساتنا لمعالجة المسائل التي تتسم بأهمية حاسمة لعمل مؤتمرنا، أود أن أتناول أربع مشاكل محددة تتصل بضمانات الأمن السلبية. أولاً، يتضح من قرارات مجلس الأمن وبيانات الدول الحائزة لأسلحة نووية والاتفاقات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية أن ضمانات الأمن السلبية تقترن عموماً بتحفظات تبديها الدول النووية. وتتناول هذه التحفظات حق الأخيرة في استخدام الأسلحة النووية في ظل ظروف معينة. وعملياً، يدل ذلك على أن الدول النووية لا تقبل تماماً حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. لهذا، يعتبر بلدي أن ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار هي ضمانات غير كافية. ثانياً، إلى جانب هذه التحفظات، فإن القرار الذي اتخذته بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بتخصيص أموال لتطوير الأسلحة النووية، وهو قرار نعتقد أنه يتنافى مع روح المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، يحتم أكثر فأكثر اعتماد ضمانات الأمن السلبية. ثالثاً، تدعم سويسرا الإنشاء المعمم لمناطق خالية من الأسلحة النووية، كما هو الوضع في أمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي وفي جنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وفي أفريقيا أو المنطقة المشار إليها في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط أو المنطقة التي لا تزال قيد الإنشاء في آسيا الوسطى، وتعتقد مع ذلك بأن بلداناً كبليدي التي هي خارج المناطق الخالية من الأسلحة النووية ولم تمتلك يوماً مثل هذه الأسلحة لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الأمن السلبية المقدمة بموجب اتفاقات إقليمية. فهذه البلدان تواجه من ثم معاملة غير متكافئة. رابعاً، هناك المسألة الشائكة والمعقدة المتعلقة بمنح ضمانات الأمن السلبية إلى الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، والتي يفترض مع ذلك أنها تمتلك أسلحة نووية. وفي هذا الصدد، يتضح أن ضمانات الأمن السلبية الممنوحة بموجب معاهدة عدم الانتشار ليست بحل مرضٍ كلية.

وفي الختام، يعتقد وفد بلدي أن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار حقاً مشروعاً في الحصول من الدول الحائزة لأسلحة نووية على تعهد ملزم قانوناً بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها. ومن الواضح أن الدول التي تفي تماماً بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار هي وحدها التي تستطيع المطالبة بهذا الحق. ونحن على اقتناع بأن التفاوض على اتفاق دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية وإبرامه من شأنهما أن يعززا نظام منع الانتشار وعالمية معاهدة عدم الانتشار. ومع عدم استباق الحكم على إطار هذه المفاوضات، يبدو لنا أن أنسب محفل للتفاوض على صك كهذا سيكون بالتأكيد مؤتمر نزع السلاح. فهذا المؤتمر هو المحفل التفاوضي الوحيد لترع السلاح المتعدد الأطراف الذي يضم بين أعضائه جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار فضلاً عن الدول غير الأطراف فيها التي يفترض أنها تمتلك أسلحة نووية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتحدث التالي هو ممثل فرنسا، السيد ديباكس.

السيد ديباكس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): لقد دعوتونا، السيد الرئيس، إلى تخصيص خمس جلسات عامة للمواضيع الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح. وجلستنا اليوم هي الخامسة والأخيرة بشأن ضمانات الأمن السلبية. وبمناسبة انعقاد المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو ٢٠٠٥ في نيويورك، تحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد عن مسألة ضمانات الأمن والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وطلب إلى الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تعيد تأكيد ضمانات الأمن التي نص عليها قرار الأمم المتحدة ٩٨٤ الصادر في عام ١٩٩٥ وأن توقع وتصدق على البروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تم وضعها عقب إجراء المشاورات اللازمة، مع الاعتراف بأن ضمانات الأمن القائمة على أساس المعاهدة متاحة لهذه المناطق.

وفيما يتعلق بجوهر الموضوع، فإن موقف وفد بلدي معروف تماماً. وبغية تعزيز ضمانات الأمن إلى حد يتجاوز التدابير المتخذة في عام ١٩٩٥، فإن فرنسا لا تزال تؤيد النهج الإقليمي من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فهذا النهج، الذي يشمل العمل على إيجاد حلٍ سياسي للتوترات الإقليمية والتراعات الكامنة أو العلنية ليتسنى إحراز تقدم في مجال الأمن ومن ثم نزع السلاح ومنع الانتشار، يبدو لنا أكثر النهج واقعية. وبهذه الطريقة، شاركت فرنسا بشكلٍ فعال في صياغة المبادئ التوجيهية التي تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء في عام ١٩٩٩ من جانب لجنة نزع السلاح في نيويورك، والتي كان لي شرف المشاركة فيها في ذلك الحين. وقد وقعت وصدقت على جميع البروتوكولات ذات الصلة الملحقه بمعاهدات ثلاثيلوكو وراوتونغا وبليندا. وفيما يتعلق بالمعاهدة الأخيرة، فإننا نشجع البلدان الأفريقية على إنفاذها في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن من تنفيذ الضمانات

التي تقدمها الدول الحائزة لأسلحة نووية تنفيذاً تاماً. وتواصل فرنسا، مع دول أخرى حائزة لأسلحة نووية، المناقشات مع الدول الأطراف في معاهدة بانكوك بشأن البروتوكول ذي الصلة. وتنتظر فرنسا بشكل خاص رداً من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في جنوب شرق آسيا لتنظم من جديد المفاوضات بشأن هذا البروتوكول. كما أنها تأمل في مواصلة المشاورات بين القوى الخمس - الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية - ودول آسيا الوسطى الخمس بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة. ومما يشهد على اهتمام بلدي بالنهج الإقليمي والمناطق الخالية من الأسلحة النووية هو مشاركة فرنسا في الحلقة الدراسية التي عقدت في مدينة مكسيكو لبحث هذه المشكلة في أيار/مايو ٢٠٠٥ قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار بوقت بسيط.

والورقة التي قدمها السفير كريس ساندرز في مستهل دورتنا لعام ٢٠٠٥ بعنوان "مواد للتفكير" تنظر في كيفية الشروع في عمل مؤتمر نزع السلاح بشأن ضمانات الأمن السلبية من زاوية الإجراءات. وقد لاحظ وفد بلدي أن السفير ساندرز قد دعا صراحةً في ورقة "مواد للتفكير" إلى تخصيص ولاية للمناقشة، وهذا ما لم يكن وارداً في نص الولاية السابقة، ونحن نرحب بهذا التطور. فهو يتجه في الاتجاه الصحيح. وقد سبق وأن أُتيحت لنا المناسبة للإشارة إلى أن وفد بلدي لا يعترض على معالجة مسألة ضمانات الأمن السلبية في مؤتمر نزع السلاح ضمن إطار مناسب وأنه على استعداد، تمشياً مع الموقف الأوروبي المشترك، لمتابعة مشاوراتنا بشأن هذا الموضوع من أجل المشاركة في التوصل إلى اتفاقٍ على برنامج العمل.

وختاماً، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم على الطريقة الدينامية والفعالة التي اتبعتها في رئاستكم لأعمالنا وكذلك على الأهمية التي نوليها أيضاً لتنظيم هذه الجلسات العامة الرسمية المواضيعية، التي رأيناها مجدية للغاية والتي سنحتاج إلى النظر فيها إلى حد ما لمعرفة أفضل طريقة يمكن بها تجميع كل العناصر التي قدمت هنا والاستفادة منها لإحراز تقدم نحو اعتماد برنامج للعمل.

وأخيراً، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبتعد قليلاً، بصفة استثنائية، عن التقاليد المعتادة المتبعة في مؤتمر نزع السلاح لأقول بصفتي قائماً بالأعمال، وداعاً لجاري وصديقي القائم بالأعمال لفنلندا، الذي يغادرنا بعد خمس سنوات أمضاها في خدمة قضية نزع السلاح وعدم الانتشار بصدق وأقصى درجة من التفاني. كما سيغادر هذا المؤتمر زملاء آخرون يعملون مثلي عادة على مستوى الخبراء. فأقول لهم وداعاً وهم على علم بمن أشير إليهم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل نيوزيلندا السفير كوغلي.

السيد كوغلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): إن نيوزيلندا مقتنعة منذ وقت طويل بأن الدول التي رفضت رسمياً خيار الأسلحة النووية يجب أن تحصل من الدول الحائزة لأسلحة نووية على تعهدات ملزمة قانوناً بأنها لن تخضع لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وقد عملنا جاهدين لضمان إدراج هذا التعهد في معاهدة راروتونغا، التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. وتنص معاهدة راروتونغا صراحةً على أن أهداف الدول الأطراف هي إنهاء دور الأسلحة النووية في المنطقة من خلال نزع السلاح ومنع الانتشار على السواء. ولن يتحقق هذا الهدف إلا عندما تصدق جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على البروتوكول الملحق بمعاهدة راروتونغا التي تنص على تقديم ضمانات أمنٍ سلبية.

ورحبت نيوزيلندا بالقرار ٩٨٤ الذي اعتمدته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فقد مثل خطوة هامة خطتها الدول الحائزة لأسلحة نووية نحو الأمام وخطوة عقدنا عليها الأمل في أن تسفر عن تهينة مناخ جديد من الثقة وأن تسهم إسهاماً كبيراً في تقليل دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن الوطني.

ورغم أن نيوزيلندا أيدت بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ورحبت بالقرار ٩٨٤ الذي اعتمدته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإننا نعتز بأننا نعرف بأنه لكل وسيلة من هذه الوسائل قيوداً. ففيما يتعلق بالمعاهدات التي تم بموجبها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فإنها بالطبع معاهدات إقليمية لا عالمية، وقد خضعت بروتوكولاتها بشأن ضمانات الأمن السلبية لبيانات تفسيرية وتحفظات. ومع أن القرار ٩٨٤ الذي اعتمدته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يفرض بشرط العالمية، فإن ذلك يقوم على أساس فردي وسياسي لا على أساس الإلزام القانوني.

ونعتقد أن توفير ضمانات أمن سلبية ملزمة قانوناً سيكون مفيداً، في بيئة الأمن الراهنة، لاستعادة الثقة والإسهام أيضاً في إخماد أي دافع شائن لانتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن التفاوض على وضع صك قانوني ملزم بشأن ضمانات الأمن السلبية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيعزز ضمانات الأمن السلبية المقدمة في إطار المناطق الخالية من الأسلحة النووية والإعلانات التي قدمتها الدول الحائزة لأسلحة نووية في القرار ٩٨٤ الذي اعتمدته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومن شأن صك كهذا أن يؤكد بكل وضوح للدول غير الحائزة لأسلحة نووية فائدة الانضمام إلى نظام معاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت ذاته، فإن الاتفاق بشأن صك واحد يستوجب بالضرورة التوضيح بأن ضمانات الأمن السلبية ستكون مشروطة، وهو أمر سيلقي مسؤوليات إضافية على عاتق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بشأن التزاماتها بعدم الانتشار.

ونستطلع إلى الوقت الذي تفي فيه الدول الحائزة لأسلحة نووية تماماً بالتزاماتها بإزالة أسلحتها النووية، ليصبح مفهوم ضمانات الأمن السلبية المتصل بهذه الأسلحة مفهوماً لاغياً.

السيد الرئيس، يعتبر وفد بلدي أن المبادرة التي اتخذتها خلال فترة رئاسة النرويج تمثل مساهمة هامة لإخراج مؤتمر نزع السلاح من المأزق الذي واجهه فترة طويلة بشأن برنامج عمله. وقد كانت مناقشتنا لهذه المسألة بناءً وعملية وتمت المشاركة فيها على نطاق واسع. ومما سيكون له أهمية كبيرة هو إعداد تقرير عنها مثلما أشار ممثل المكسيك إلى ذلك. وقد أتاحت المرونة التي أبديتها باتخاذ هذه المبادرة، بما في ذلك بتقديم قضايا تخرج عن نطاق القضايا الأساسية، الفرصة للوفود لتقديم حجج يحول بها المؤتمر الانتباه إلى قضايا جديدة وإضافية. على أن وفد بلدي لم يسمع بأي سبب ملح لقي دعماً واسعاً ودفع مؤتمر نزع السلاح إلى التصرف على هذا النحو. وقد لمسنا مع ذلك مرونة أكبر في معالجة القضايا الأساسية في برنامج العمل ونعتقد مثل كندا بوجود مجال لعقد جولة أخرى من الجلسات العامة. ولم يفت الوقت بعد لكي يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى تقديم شيء إيجابي إلى الجمعية العامة في دورتها الستين. وأخيراً، فإننا نهنئكم تهنة حارة على الطريقة التي أدركتم بها أعمالنا في الشهر الماضي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى عباراته اللطيفة جداً التي وجهها إلى الرئاسة. والمتحدث التالي هو ممثل الجزائر، السيد السفير الجزائري.

السيد الجزائري (الجزائر): يكتسي موضوع ضمانات الأمن السلبية أهمية بالغة لا بالنسبة للدول الحائزة لأسلحة نووية فحسب، بل للإنسانية جمعاء، وذلك بالنظر إلى علاقة التأثير المتبادل بين هذا الموضوع ونظام عدم الانتشار النووي بمكوناته المختلفة. وخلافاً لما يراه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بشأن الإصلاحات حيث يقول إن التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار لا ينبغي أن يكون أحدهما رهينة الآخر، فإننا نرى الأمور على خلاف ذلك. فمن شأن تدابير تأمين الدول غير النووية من هذه الأسلحة مثلاً أن تعزز الثقة بين الدول، الأمر الذي يحد من توجه هذه الدول نحو حيازة تلك الأسلحة.

هذه الجدلية هي التي أدت بالدول غير النووية إلى أن تتنازل طواعية عن الخيار النووي بانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ وأن توافق على تمديدتها إلى أجل غير محدد في مؤتمر استعراضها لعام ١٩٩٥. وبالتالي، فمن حقها الحصول على ضمانات غير مشروطة تكفل عدم استعمال أو التهديد باستعمال هذه الأسلحة ضدها.

ومن الواضح أن هناك وجهتي نظر لهذا الموضوع. فمن جهة، ترى الدول الحائزة لهذه الأسلحة أن الخطر المحدث يكمن في انتشار الأسلحة النووية إلى جهات غير مسؤولة. بينما ترى الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة أنه إلى جانب هذا الخطر المعترف به هناك خطر لا يقل أهمية وهو احتمال أن تستخدم الدول النووية هذه الأسلحة أو تهدد باستخدامها للضغط على دول أخرى. والضمانة الوحيدة المطلقة ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها هو حتى وقف الانتشار النووي ونزع السلاح التام والشامل.

وهذا هو في الواقع جوهر الالتزامات التي اتخذها المجتمع الدولي، بما فيه الدول الحائزة لأسلحة نووية، بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والقرارات المختلفة والاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمران الاستعراضيان في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ أحكام هذه المادة. وقد اتخذت هذه الالتزامات أيضاً في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي خصصت لترع السلاح في عام ١٩٧٨. وفي انتظار تحقيق هذا الهدف النهائي، ألا وهو اجتثاث الأسلحة النووية بصفة نهائية، فإن من الضروري منح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات دولية ملزمة قانوناً.

ومنح ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية إنما هي إجراء مؤقت منصف مقابل تنازلات هذه الدول لضمان عدم انتشار هذه الأسلحة. غير أن هذه الضمانات ليست سوى استجابة أولية لشواغل الأمن المشروعة لهذه الدول. وهي لا تشكل على الإطلاق اعترافاً بحق الدول النووية في امتلاك هذه الأسلحة إلى الأبد.

وتستمد الضمانات السلبية مشروعيتها من ميثاق الأمم المتحدة الذي تدعو الفقرة ٤ من المادة ٢ منه الدول الأعضاء إلى الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة. وانتهى رأي غالبية القضاة في محكمة العدل الدولية، في الفتوى الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٦، إلى أن استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية يتنافى مع أحكام القانون الدولي الواجب التطبيق في حالة النزاع المسلح، ولا سيما مبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي. وبينت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها

السادسة عشرة المعقودة في عام ١٩٦١، في قرارها ١٦٥٣ (د-١٦)، أن استعمال هذه الأسلحة يتنافى مع روح ونص وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ويشكل مخالفة مباشرة لأحكام الميثاق.

ولهذه الاعتبارات أصبحت مسألة منح ضمانات الأمن السلبية مدرجة باستمرار في جدول الأعمال الدولي منذ بداية المفاوضات التي جرت بشأن معاهدة عدم الانتشار. وقد دعت الدورة الاستثنائية الأولى التي خصصتها الجمعية العامة لزرع السلاح في عام ١٩٧٨، في الفقرتين ٣٢ و ٥٩ من وثيقتها الختامية، والدول الحائزة لأسلحة نووية إلى مواصلة جهودها لعقد اتفاقيات فعالة ومناسبة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها. ومنذ ذلك الحين، أصبحت مسألة ضمانات الأمن السلبية تحتل صلب اهتمامات مؤتمر نزع السلاح. وأخذت الجمعية العامة تطالب سنوياً المؤتمر بتكثيف نشاطاته لبلوغ هذا الهدف. وكان آخرها في قرار الجمعية العامة ٦٤/٥٩.

ورغم كل الجهود المبذولة، فلم تحقق نتائج ملموسة لأن بعض الدول النووية تعترض على وضع صك قانوني دولي يلزمها بالامتناع عن استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها. وترى هذه الدول أن الإعلانات الأحادية الطرف التي قدمتها عام ١٩٩٥ وقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) يوفران ضمانات إيجابية وسلبية كافية. وفي هذا الصدد، أود أنؤكد أن الإعلانات الفردية وقرار مجلس الأمن ٩٨٤، لا يزالان بعيدين كل البعد، رغم أهميتهما، عن الاستجابة للشواغل المشروعة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية في الأمن والسلم.

ولقد شهد العالم في السنوات القليلة الماضية تطورات خطيرة في مجال السياسات الأمنية. فالمذاهب والسياسات العسكرية الجديدة التي تجيز الهجمات الوقائية، بما فيها باستعمال الأسلحة النووية، تتناقض مع السياسات السابقة التي تحرم استخدام الأسلحة النووية كأول خيار هجومي. كما أنها تخل بالالتزام الذي قطعه الدول الحائزة لأسلحة نووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات العسكرية.

وتزيد مسألة تطوير أصناف جديدة من الأسلحة النووية هذا الوضع تعقيداً. وفي الواقع، لقد بينت النتائج المخيبة للآمال للمؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في شهر أيار/مايو الفائت أن قضية نزع السلاح النووي شهدت تراجعاً خطيراً وأن الكثير من الدول الحائزة لأسلحة نووية تركز الآن تماماً على منع الانتشار، وقد تجلّى ذلك في رفضها حتى للإشارة إلى نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ووثيقتها الختامية. وهذا ما يزيدنا تمسكاً بمطلبنا توفير ضمانات الأمن السلبية بدون شروط وفي إطار صك دولي ملزم قانوناً. ويرى بلدي ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك باعتباره مسألة ذات أولوية.

وهذه هي أوجه القلق ذاتها التي أعربت عنها سفيرة مصر الموقرة في بيان قدمته بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ أمام مؤتمر نزع السلاح في جلسته المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥. كما أنها ترد في ورقة العمل المقدمة من الدول الأعضاء في مجموعة عدم الانحياز والأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى المؤتمر الاستعراضي السابع للمعاهدة، وقد صدرت كوثيقة رسمية من وثائق هذا المؤتمر تحت الرقم CD/1752.

وترى الجزائر أنه يمكن لمؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، أن يسهم إسهاماً جوهرياً في هذا الميدان. وفي هذا الصدد، اسبحوا لي أن أعرب عن ارتياحي لما تضمنه بيان سفير إيطاليا، السيد كارلو تريزا، الذي أعلن فيه عن استعداد بلاده لإنشاء لجنة مخصصة لوضع توصيات بشأن ضمانات الأمن السلبية. ونتمنى أن تُنشأ هذه اللجنة بموجب البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر، الذي يتعلق باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. ويحدونا الأمل أيضاً في أن يعهد إلى هذه اللجنة بولاية للتفاوض بشأن ترتيبات يمكن أن تتخذ شكل صكٍ دولي ملزم قانوناً وفق ما جاء في مقترح السفراء الخمس.

وفيما يتعلق بمقترح السفراء الخمس، فإننا لا نزال نعتقد أنه يشكل الأساس الأكثر واقعية وموضوعية للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن. فهذا المقترح الرسمي يتضمن مجموعة متوازنة من العناصر والتنازلات التي ترمي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وهو بطبيعة الحال قابل للتطوير والتحسين. ونحن على استعداد للتعاون مع الجميع بشأن هذا المقترح. ونتوقع من الوفود أن تقدم اقتراحاتها وتوصياتها بشأن هذا المشروع، ولا سيما في ضوء ما قدم من أفكار وغيرها من الأوراق غير الرسمية.

وفي الختام، نود أن نشكر رئيس مؤتمر نزع السلاح على كل ما فعله لإتاحة الفرصة لنا لاستعراض هذه المسائل كافة التي تهمنا جميعاً. ونعتقد أن الاتفاق بشأن هذه المسائل يمكن أن يشكل الأساس لبرنامج عملٍ مُقبل لهذا المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. والمتحدث التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية، السيد إسلاميزاد.

السيد إسلاميزاد (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنها هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد بلدي في ظل رئاستكم للمؤتمر، اسبحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أشكركم على إتاحة الفرصة لأعضاء المؤتمر للمساهمة ببعض المداولات التي تركز على أربع مسائل رئيسية معروضة على مائدة البحث. ونأمل في أن تساعد نتائج هذه المداولات على وضع برنامج عملٍ متوازن وشامل يعيد مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

إن انتهاء الحرب الباردة وزوال نظام القطبين قد بعثا فعلاً آمالاً جديدة. وأصبحت آلية مؤتمر نزع السلاح تعمل بسهولة أكبر مما كانت عليه. والتطلع إلى عالم خال من منافسات القوتين العظميين قد يسّر التوصل إلى حلول وسط. فقد اعتمدت، في فترة التسعينات، اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة حظر التجارب النووية واتفاقية أوتاوا، وقد شُرع في إجراء مفاوضات بشأن وضع بروتوكول لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ومُددت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى أجلٍ غير مسمى.

بيد أن الأمور لم تسر جميعها وفقاً لما تمنيناه. فقد شكل رفض دولة نووية كبرى لمعاهدة حظر التجارب النووية، وإلغاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وتعطيل مساعي مشتركة دامت عقداً من الزمن لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، الانتكاسات الأولى. وخلافاً لتوقعات المجتمع الدولي التي وردت في الوثيقة

الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء لدى انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، فإن دور الأسلحة النووية لم يقل في السياسات الأمنية لبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية وفي الأحلاف العسكرية. وقد استندت المواقف النووية الجديدة إلى أنواع حديثة من الأسلحة النووية، وقد خفضت عتبة استخدامها إلى مستوى سيناريوهات المواجهة التقليدية وحددت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أهدافاً لهذه الأسلحة بما يتنافى مع الإعلانات الأحادية الطرف التي قدمتها وأتاحت تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى.

وخلافاً لبضع دول تعتبر أن جدول الأعمال الراهن للمؤتمر قد عفا عليه الزمن مثلما حدث في حقبة الحرب الباردة، نعتقد أن التهديدات التي تشكلها الترسانات النووية للبشرية لا تزال حقيقية وأن أوجه القلق بشأن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية عميقة وفي محلها. وعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح إلى الآن من معالجة هذه المسائل معالجةً سليمة لا يعني أن نتغاضى عنها بل أن نقدم الحلول المناسبة لها.

وقد أكدت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أثناء انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ على أن للدول التي تخلت عن خيار الأسلحة النووية حقاً مشروعاً في الحصول على ضمانات أمنية، ودعت إلى التفاوض من أجل وضع صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن. ونحن نؤيد تماماً هذا الموقف. وأود أن أؤكد أيضاً من جديد اقتناعنا بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة المطلقة لعدم استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة وأن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية يجب أن تحصل من الدول الحائزة لها على ضمانات فعلية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، وأنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن الواجب منحها إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية إلى أن تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وقبل أن أختتم بياني، دعوني أشير إلى أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ قد أكد "أن منح الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمن ملزمة قانوناً للدول غير الحائزة لها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعزز نظام منع انتشار هذه الأسلحة". وإذا كان هناك أي شاغل حقيقي بشأن مصداقية نظام عدم الانتشار، فثمة نهج متبادل المنفعة قادر على تأمين هذه المصداقية، وإننا على استعداد لاتباع هذا النهج هنا في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. والمتحدث التالي هو ممثل أستراليا، السيد ماكلاشلان.

السيد ماكلاشلان (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد بلدي خلال فترة رئاستكم للمؤتمر، أسمحوا لي أن أردد أيضاً ما قاله آخرون في تأييد مبادرتكم الرامية إلى تشجيع الحوار بشأن مسائل يشملها جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

إن مواقف أستراليا إزاء المواضيع قيد المناقشة مواقف معروفة تماماً. وفي الواقع، لقد أعربنا في آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عن تأييدنا القوي لمواصلة نزع السلاح النووي وبدء نفاذ معاهدة حظر التجارب

النووية ومعاهدة وقف وتعزيز إنتاج المواد الانشطارية من خلال التحقق ودور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تقديم ضمانات الأمن. ولذلك، لا ننوي إعادة عرض هذه المواقف هنا.

وتتابع أستراليا العمل على وضع نُهج فعالة متعددة الأطراف لمنع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونشعر كالأخريين بخيبة أمل إزاء المأزق الذي يواجهه هذا المحفل، ولكن ذلك لن يمنعه من العمل. وستمضي أستراليا في تأييد المبادرات العملية التي تتصدى بصورة فعالة للتهديدات الموجهة لأمننا الجماعي والتي تكمل الجهود المتعددة الأطراف المبذولة على نطاقٍ أوسع.

فعلى سبيل المثال، شاركنا، مع ما يقرب ٦٠ أمة أخرى، مشاركةً تامة في مبادرة التأمين من الانتشار. وقدمنا المساعدة إلى أمم في منطقتنا حتى تتمكن من تنفيذ التزاماتها بمقتضى القرار ١٥٤٠ الذي اتخذته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتحتفل مبادرة أخرى - مبادرة المجموعة الأسترالية - بمرور عشرين سنة هذا العام على اتخاذها. فقد عقدت أستراليا الاجتماع الأول لخمس عشرة أمة في بروكسل رداً على استخدام العراق للأسلحة الكيميائية في حربها مع إيران. وسعى خمسة عشر مشاركاً إلى منع العراق من اقتناء مواد تستخدم في صنع أسلحة كيميائية عن طريق التجارة المشروعة. وقد أدى ردهم المتمثل في فرض تدابير وطنية منسقة لمراقبة الصادرات إلى نشوء مجموعة أستراليا.

وخلال الاجتماع الذي عقدته مجموعة أستراليا بكامل هيئته في سيدني أوائل هذا العام، ركز المشاركون على مسائل رئيسية منها الإرهاب. واتفقوا على اتخاذ تدابير هامة لتعزيز عمل المجموعة. ومما يجدر الإشارة إليه هو إدخال تعديلات على قوائم تدابير مراقبة الصادرات، بما في ذلك إضافة مرشحات أيروسول معينة ومناسبة لتبديد عناصر بيولوجية - وهو رد مباشر على اهتمام الإرهابيين بهذه العناصر والأجهزة. كما وافقت المجموعة على الاستمرار في دعوة البلدان غير المشاركة، ولا سيما من منطقة البلقان وبلدان تعقيب الشحن الرئيسية، بغية وضع معايير شديدة لمراقبة الصادرات وفقاً لما يتطلبه القرار ١٥٤٠ الذي اعتمدته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ولا يزال المشاركون في مجموعة أستراليا ملتزمين بموقف ثابت إزاء أحكام كل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وما يبذلونه من جهود لمنع تحويل استخدام المواد الكيميائية والعناصر البيولوجية والأجهزة ذات الاستعمال المزدوج لإنتاج وانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يعزز هذه المعاهدات الأساسية التي لم تصل بعد إلى مرحلة التنفيذ العالمي والفعال.

ومن الأمور المشجعة زيادة قبول البلدان غير المشاركة في مجموعة أستراليا للتدابير المتخذة لفرض رقابة فعالة على الصادرات.

وفي الختام، فإن نجاح مبادرات عملية مثل مجموعة أستراليا ومبادرة الأمن مقابل الانتشار والقرار ١٥٤٠ الذي اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يذكرنا بحجم العمل الذي لا يزال يتعين عليه إنجاز في هذه الهيئة بعد انقضاء ما يناهز تسعة أعوام من الجهود العقيمة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا على بيانه. والمتحدث الأخير على قائمتي هو ممثلة الأرجنتين، السيدة دي هوز.

السيدة دي هوز (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): إن الأرجنتين على قناعة بأن ضمانات الأمن السلبية ستشكل مساهمة إيجابية في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب، وكما ذكرنا في محافل دولية أخرى، مثل لجنة نزع السلاح ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والمؤتمر بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي عقد مؤخراً في مدينة مكسيكو، فإننا نكرر مناشدتنا للقوى النووية الخمس ضمان الامتثال الكامل والفعال لهذه التدابير والترتيبات، تمشياً مع أحكام معاهدة عدم الانتشار - التي تشكل حجر الأساس لنظام منع انتشار الأسلحة النووية. ولا ينبغي أن يؤدي اعتماد صك عالمي وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، بأي شكل من الأشكال، إلى تفويض الضمانات الممنوحة من الدول الحائزة لأسلحة نووية في إطار المناطق الخالية من الأسلحة النووية وقرارات مجلس الأمن. وتجدر الإشارة هنا إلى حالة بلدان منطقة أمريكا اللاتينية ووضعها كمناطق خالية من الأسلحة النووية. لهذا، تحت الأرجنتين الدول الحائزة لأسلحة نووية على منح ضمانات أمنية أكثر فاعلية للدول غير الحائزة لها بأنها لن تستخدم تلك الأسلحة أو تهدد باستخدامها ضدها على الإطلاق. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق تحديداً بمعاهدة تلاتيلولكو، فإن الأرجنتين تدعو الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى استعراض الإعلانات التفسيرية التي قدمتها وقتما وقعت على البروتوكولات الإضافية الملحقّة بالمعاهدة بهدف سحبها. وسيتيح هذا الموقف تعزيز فعالية منطقة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية. وامتثال الدول الحائزة لأسلحة نووية لأحكام معاهدة تلاتيلولكو امتثالاً تاماً بمنح هذه الضمانات الكاملة - أي بسحب الإعلانات - سيشكل تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح وسيسجل امتثالاً تاماً للالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين على بيانها. وبذلك أختتم قائمة المتحدثين. فهل هناك أي وفد يرغب في تناول الكلمة عند هذه المرحلة؟ أرى أن ممثل الجزائر يود أخذ الكلمة.

السيد الجزائري (الجزائر): السيد الرئيس، أعتقد أن هذه المناقشات كانت، كما ذكرت آنفاً، مفيدة للغاية، وأن مبادرتكم مثمرة جداً. وأسألكم الآن عن كيفية إفادة المؤتمر من هذه الجلسات التي عقدناها. إننا سنحصل، بالطبع، على محاضر موجزة لها، ولكنني أسألكم عن إمكانية أن يتوفر إلى جانبها عرض مجدول نوعاً ما مع بعض التعليقات الرئيسية التي قدمت بشأن مواضيع شتى وآراء مختلفة قد تساعد فيما بعد على تقديم العملية وربما على التوصل إلى وضع برنامج عمل للمؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر وما أود قوله فقط هو إنني سأتناول المسألة التي أثارها في ملاحظاتي الختامية، إلى حد ما على الأقل.

هل هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة عند هذه المرحلة؟ لا يبدو أن هذا هو الوضع.

وأود الآن أن أقدم بعض الملاحظات الختامية بمناسبة انتهاء ولاية الترويج الآن من رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وتعقد اليوم الجلسة العامة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح برئاسة الترويج.

وبهذه المناسبة، آسف لإخباركم بأن الرئاسة لم تتلق أية إشارة من أي وفد للإفادة باقتربنا من أي حل بشأن برنامج عمل المؤتمر. لذا ستحال هذه المسألة الهامة العالقة إلى الرئيس القادم، سفير باكستان، الذي أعرف عنه حرصه كأبي منا على حل تلك المعضلة التي تبقي المؤتمر في حالة ركود.

ولقد شجعتكم جميعاً منذ أربعة أسابيع مضت على تقديم بيانات بشأن نزع السلاح النووي ووقف إنتاج المواد الانشطارية والفضاء الخارجي وضمانات الأمن وما يدعى بـ "المسائل الجديدة"، وذلك في تواريخ محددة بغية تيسير عقد حوار أكثر تنظيماً. وكانت الاستجابة جديرة بالاعتبار. وبات الآن الآراء الوطنية لعدد كبير من الحكومات مدونة بطريقة منهجية. وهنا أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الذين شاركوا في هذه المناقشة.

ويتعذر القول ما إذا كان الحوار قد جعلنا نقترّب من وضع برنامج للعمل. ومع ذلك، فإن المحاضر تبين الآن وجود اهتمام شديد بتناول المسائل الموضوعية الحقيقية. وهذا ما ينبغي فعله في وقتٍ نواجه فيه جميعاً تحديات أمنية خطيرة جديدة ومتزايدة.

وأشجع الرئاسات القادمة وجميع الوفود المهتمة على دراسة محاضر الأسابيع الأربعة الأخيرة للنظر فيما إذا كانت هناك أي مسألة جاهزة لدراستها بمزيد من العمق. والجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح هي أيضاً جلسات علنية، لذا أشجع بالمثل المجتمعين المدني والأكاديمي على تحليل المحاضر من وجهة نظرهما ومساعدتنا جميعاً على تحديد التوقعات والفرص - مع الأخذ في الاعتبار بالطبع أن الوفود لم تعبر جميعها عن رأيها بشأن المواضيع قيد المناقشة. ولم يكن المقصود إطلاقاً أن تكون المناقشة علمية أو شاملة. ورغم هذا، فقد تم الإعراب عن مجموعة واسعة من الآراء. وقُدمت الاقتراحات والمقترحات. وفُسرّت المواقف. وكل هذا يستحق مزيداً من الاهتمام.

وأقوم الآن بتسليم الرئاسة إلى باكستان. وأود قبل ذلك أن أتقدم بالشكر إليكم جميعاً على ما قدمتموه من دعمٍ وتشجيع لا يقدّران بثمن. وأعرب عن امتناني للأمانة بأكملها على ما قدمته لي من مساعدة بأفضل الطرق المهنية. وقد اضطلع المترجمون الشفويون بقدر كبير من العمل وهم جديرون بإعجابنا. كما أعرب عن امتناني لمنسقي المجموعات والمشاركين الآخرين في المشاورات الرئاسية. وقد كان دعمكم وتعاونكم ممتازين وأشكركم جميعاً. وأشكر أولئك الزملاء الذين يغادرون المؤتمر هذا الصيف وأتمنى لهم كل النجاح والسعادة. شكراً لكم جميعاً.

ولا يسعني إلا أن أتمنى لخلفي في هذا المنصب، سفير باكستان السيد خان، كل النجاح في مهمته.

وبهذا تُختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح في هذه القاعة في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الخميس الموافق ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

— — — — —